النمو الاحتوائى

شيماء حنفى*

تستهدف الدراسة الحالية التعرف على أحدث مفاهيم النمو الاقتصادى ألا وهى النمو الاحتوائى، والذى برز فى إطار الانتقادات الموجهة لنموذج التنمية المبنى على قاعدة أثر التساقط لثمار النمو الاقتصادي والتحديات التى تواجه النظام الاقتصادى العالمى كالفقر والبطالة وتفاوت توزيع الدخول والثروات. وتوضح النتائج أهمية تبنى بعض السياسات الضرورية لتدعيم النمو الاحتوائى وتشمل الاستثمار فى رأس المال البشرى، السياسات المالية والنقدية، سياسات الحماية الاجتماعية، التشغيل، البنية الأساسية والمؤسسات. وقد تضمنت رؤية مصر ٢٠٣٠ هدفًا رئيسيًا يتمثل في تحقيق نمو احتوائى ومستدام ومتوازن فى ضوء التصاعد المطرد في معدلات الفقر والبطالة واتساع الفجوة الداخلية بين فئات المجتمع.

مقدمة

يوجد إجماع دولى فى الأوساط الأكاديمية على أن النمو الاقتصادى السريع والمرتفع يعد السبب الرئيسى فى إحداث انخفاض جوهرى فى معدلات الفقر المطلق خلال العقود الثلاثة الماضية[١]، وتمثل تجربة دول شرق آسيا خير مثال على هذا. ومع ذلك وجهت انتقادات لنمط وهيكل النمو الاقتصادى فى بعض دول العالم، وتتمثل تلك الانتقادات فى عدم تلبية النمو الاقتصادى للاحتياجات التنموية للفقراء، فضلاً عن عدم معالجته لقضايا كثيرة، منها ارتفاع معدلات البطالة وزيادة التفاوت فى توزيع الدخول. كذلك البعد البيئى لعملية النمو فى ضوء التأثيرات السلبية متسارعة الوتيرة للتغيرات المناخية.

* باحث، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الرابع والخمسون، العدد الأول، يناير ٢٠١٧.

فى ضوء هذا، جاء الاهتمام بنمط للنمو الاقتصادى يأتى بثماره المرجوة فى الحد السريع من الفقر ويحقق التنمية المستدامة وليس مجرد التوزيع العادل للدخول لصالح الفئات الأكثر فقرًا، أى يراعى أربعة اعتبارات أساسية: المساواة، تكافؤ الفرص، تهيئة البيئة الملائمة للقائمين بعملية النمو والمشاركين فى تحقيقه، وتأهيل كوادر بشرية منتجة تضمن استدامة التنمية. وهذا النوع من النمو يطلق عليه مصطلح النمو الاحتوائى (Inclusive Growth)[٢].

وقد ظهر النمو الاحتوائى فى أدبيات التنمية الحديثة فى إطار الانتقادات الموجهة لنموذج التنمية المبنى على قاعدة أثر التساقط لثمار النمو الاقتصادى (Trickle-down effect of growth)، وساد هذا الفكر فى فترة الخمسينيات والستينيات. أيضًا السياسات المرتبطة بتوافق (إجماع) واشنطن التى طبقت خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات[٣].

وتسعى الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات وهى:

ما مراحل تطور المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادى وصولا لمفهوم النمو الاحتوائى؟

ما المقصود بمفهوم النمو الاحتوائى وأهمية كون النمو احتوائيًا؟

ما معايير ومؤشرات النمو الاحتوائى؟

ما السياسات الضرورية لتحقيق النمو الاحتوائى؟

ما وضع تطبيق النمو الاحتوائى فى مصر؟

لمحة تاريخية لتطور المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادى

فى إطار بحث العلاقة بين النمو الاقتصادى والفقر كان الاتجاه السائد فى الفكر الاقتصادى هو أن النمو يؤدى إلى خفض الفقر، حيث يتيح النمو

الفرص الاقتصادية للفئات الأكثر فقرًا لتحسين مستويات معيشتهم، أى ينتقل تأثير النمو على الفقر من خلال آليات معينة كتوفير فرص العمل وتطوير بيئة وأوضاع سوق العمل، بالإضافة لزيادة مخصصات الخدمات فى الموازنة العامة للدولة (كالتعليم والصحة والبنية الأساسية وغيرها).

وبالتالى يؤول ذلك فى النهاية إلى الحد من الفقر وتحسين جودة الحياة خاصة للفئات الأكثر فقرًا. هذا الاعتقاد ترسخ فى الفكر الاقتصادى خلال فترة الخمسينيات والستينيات طبقا لنظرية أثر التساقط لثمار النمو الاقتصادى(٤).

وقد أيدت بعض الدراسات التطبيقية هذه النظرية، حيث أثبتت دراسة Dollar and Kraay صحة أثر تساقط ثمار النمو، ولكنها أشارت إلى أن هذا الأثر لا ينتقل من الأغنياء إلى الفقراء، ولكن حدوث النمو بصفة عامة يخلق بيئة مناسبة للكل بما فيهم الفقراء من خلال زيادة إنتاجيتهم ودخولهم(٥). وقد أرجع Bhanumurthy and Mitra تأثير النمو على خفض الفقر عبر ثلاث قنوات رئيسية هى: خفض معدلات البطالة، هجرة السكان إلى المناطق الحضرية ومن ثم العمل بوظائف أعلى إنتاجية ودخلاً، وأخيرًا انتقال العمالة من القطاع الزراعى إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى (٦). وأكدت دراسة Owyong على تأثير ارتفاع النمو على خفض معدلات الفقر بإتاحة فرص العمل ورفع الأجور وتوفير شبكات الأمان الاجتماعى (٧).

وبالرغم من أهمية النمو فى الحد من الفقر فإنه يعتبر شرطًا ضروريًا ولكنه ليس كافيًا، فطبيعة ونمط النمو ذاته يجب أن يشمل كل المناطق الجغرافية والقطاعات الاقتصادية ومشاركة الشرائح المختلفة من السكان(٨). كما أكدت عدة دراسات على أهمية وجود عوامل أخرى لضمان فاعلية النمو فى خفض الفقر، منها التنمية الريفية والتنمية البشرية والخدمات

الاجتماعية، ويطلق البعض على هذه العوامل مصطلح الشروط الأساسية للنمو Initial Conditions[٩].

كذلك تمثل العلاقة بين النمو الاقتصادى وعدالة توزيع الدخول إشكالية أخرى، فطبقًا لفرضية Simon Kuznets فإن ارتفاع النمو الاقتصادى فى البداية يؤدى إلى زيادة التفاوت فى توزيع الدخول إلى أن يصل لنقطة معينة يطلق عليها عتبة الدخل (Threshold Income)، ثم يبدأ تفاوت توزيع الدخول فى الانخفاض (تأخذ شكل ∩)، إذ يؤدى أثر تساقط ثمار النمو إلى زيادة الأجور، بالإضافة لاتجاه الدولة إلى تأسيس نظام مؤسسى يضمن تحقيق الرفاهية لجميع الأفراد[١٠].

ودعمت بعض الدراسات فرضية Kuznets عن العلاقة بين النمو وتفاوت توزيع الدخول[١١]. وهناك دراسات أخرى وجدت أن العلاقة بين النمو وتفاوت توزيع الدخول علاقة خطية موجبة[١٢]. كذلك توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة محددة ومنتظمة بين النمو والتفاوت فى توزيع الدخول[١٣].

وساد خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات تطبيق برامج التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى، وهذه البرامج قائمة بالأساس على التحول نحو سيطرة آليات السوق على عملية تخصيص الموارد فى الاقتصاد القومى. ويرتبط برنامج الإصلاح الاقتصادى بما يعرف بإجماع واشنطن* (Washington Consensus). ونتج عن تبنى هذه السياسات مشكلات عديدة

* يشمل برنامج إجماع واشنطن العناصر التالية: الانضباط المالى، إعادة تخصيص الإنفاق العام، الإصلاح الضريبي، تحرير سعر الصرف وسعر الفائدة، تحرير التجارة وتدفقات رؤوس الأموال، الخصخصة، بناء السوق الحر، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

فى الدول النامية أهمها ارتفاع معدلات الفقر وتفاوت توزيع الدخول، انتشار الفساد، الاحتكار، ضعف كفاءة توفير السلع والخدمات العامة. بناء على ذلك شرعت المنظمات الاقتصادية الدولية (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) فى صياغة إجماع واشنطن المعدل*، حيث يشمل إضافة عناصر جديدة تؤكد على دور الدولة فى الاقتصاد [١٤].

بالإضافة إلى التحول الذى طرأ على سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، اجتمع قادة العالم فى الأمم المتحدة فى بداية الألفية الثالثة لوضع رؤية عامة لمكافحة الفقر فى أبعاده الكثيرة، وترجمت هذه الرؤية إلى ثمانية أهداف رئيسية تمثل إطارًا إنمائيًا للعالم كله خلال خمسة عشر عامًا (انظر جدول (١) بالملحق). ويوضح تقرير متابعة الأهداف الإنمائية للألفية سير تطور تحقيق هذه الأهداف، حيث تم تحقيق بعض هذه الأهداف فى حين لم تصل أهداف أخرى للمستوى المستهدف[١٥].

وفى أعقاب انتهاء الفترة المقررة للوصول للأهداف الإنمائية للألفية شرع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة فى وضع أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، والتى تتضمن نحو سبعة عشر هدفًا ترتبط بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة (انظر جدول (٢) بالملحق).

* يتضمن برنامج إجماع واشنطن المعدل إضافة بعض العناصر وهي: الحكم الرشيد، مواجهة الفساد، مرونة أسواق العمل، اتفاقيات التجارة الحرة، القواعد والأسس الحاكمة المالية والنقدية، ضبط القواعد المحاسبية الحكومية، القضاء على أسواق سعر الصرف الوسيطة، استقلالية البنك المركزى واستهداف التضخم، توفير شبكات الأمان الاجتماعى، مواجهة وتخفيض معدلات الفقر.

وبالرغم من تحقيق بعض التقدم فى تخفيض معدلات الفقر، فإنه لا تزال الإشكالية بشأن مدى فاعلية النمو فى تخفيض الفقر قائمة، إذ يواجه النظام الاقتصادى العالمى ثلاثة تحديات رئيسية وهى كالآتى:

الفقر: حيث يقدر عدد الأفراد الذين يعيشون فى فقر مدقع بنحو ٨٣٦ مليونًا عام ٢٠١٥[١٦].

البطالة: يقدر معدل البطالة على مستوى العالم بحوالى ٥,٩٪ فى ٢٠١٥[١٧]، وبالرغم من الارتفاع فى معدل نمو الاقتصاد العالمى خلال العقود الثلاثة الماضية، فإنه لم يشهد زيادة مماثلة فى عدد الوظائف المتاحة. وقدمت دراسة Felipe and Hansen تفسيرًا لذلك التفاوت، حيث توصلت إلى أن زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بنحو ٣٪ حققت زيادة فى معدلات التشغيل بنسبة ١٪ خلال فترة الثمانينيات، بينما فى فترة التسعينيات تطلبت زيادة معدلات التشغيل بنسبة ١٪ زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٨٪[١٨].

التفاوت فى توزيع الدخول: أشار تقرير Oxfam 2016 إلى ارتفاع الفجوة بين الفقراء والأغنياء بشكل غير مسبوق، حيث يمتلك أغنى ٦٢ شخصًا فى العالم نفس مقدار ثروة النصف الأدنى من سكان العالم (٣, ٦ مليار نسمة) [١٩].

فى هذا السياق ظهرت مفاهيم عديدة تصف طبيعة ونمط النمو الاقتصادى الذى يحقق فاعلية فى الحد من الفقر. أولى هذه المفاهيم النمو متسع النطاق Broad-Based growth ويقصد به "النمو المتضمن لمشاركة مدى واسع من القطاعات فى الاقتصاد القومى"[٢٠]. أيضًا مفهوم النمو المشترك Shared Growth ويركز بالأساس على هيكل توزيع الدخول، إذ

يهدف هذا النمو إلى زيادة معدل نمو دخول أدنى ٤٠٪ من الأسر على المستوى القومى من حيث الدخل[٢١].

ثم ظهر مفهوم النمو الداعم للفقراء Pro-poor Growth، ويوجد تعريفان أساسيان لهذا المفهوم: تعريف مطلق "يكون النمو داعمًا للفقراء إذا ارتفع متوسط دخل الأفراد الفقراء وترتب عليه بالتبعية انخفاض فى الفقر النقدى"[٢٢].

تعريف نسبى "يوصف النمو الاقتصادى باعتباره داعمًا للفقراء إذا ارتفعت دخول الفقراء بمعدل أكبر من ارتفاع دخول غير الفقراء". ويتضح من هذا التعريف ارتباطه بقضية العدالة فى توزيع الدخول لصالح الفقراء[٢٣].

وأخيرًا ظهر مفهوم النمو الاحتوائى والذى يعد أحدث المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادى، كما يشترك مع المفاهيم السابقة فى بعض الأبعاد وهو ما سيتم تناوله بالتفصيل فى الجزء التالى:

المقصود بالنمو الاحتوائى وأهميته

يعتبر مفهوم النمو الاحتوائى مفهومًا حديثًا نسبيًا، حيث يؤرخ ظهوره لبداية الألفية الثالثة فى دراسة Kakwani and Pernia فى إطار توظيفهم لهذا المفهوم لإيضاح محددات النمو الداعم للفقراء، وأعقب ذلك اهتمام شديد من قبل المنظمات والحكومات والأكاديميين بتعريف النمو الاحتوائى وعناصره[٢٤]. وبالرغم من التوافق على أهمية النمو الاحتوائى فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه لا يوجد تعريف متفق عليه بين الجهات المختلفة، حيث يعتبر النمو الاحتوائى مفهومًا معقدًا ومتعدد الأبعاد، ومن ثم صعوبة تكوين مؤشرات لتقييم مدى التقدم فى تحقيق النمو الاحتوائى.

ويمكن تصنيف تعريفات النمو الاحتوائى لمجموعتين، الأولى تتضمن تعريفات غامضة ويصعب قياسها كميًا، والثانية تعد تعريفات ليست محددة بدقة

ولا تتصل بجوهر المفهوم. كذلك ترتبط بعض تعريفات النمو الاحتوائى بمفاهيم أخرى كالنمو الداعم للفقراء، فعلى سبيل المثال يعرف النمو الاحتوائى على أنه "نمو الناتج المحلى الإجمالى الذى يؤدى إلى خفض الفقر بدرجة جوهرية"، ويتشابه هذا التعريف مع المفهوم المطلق للنمو الداعم للفقراء.

ويعرف البنك الدولى النمو الاحتوائى بأنه" النمو الذى يتحقق معه الحد السريع والمستدام من الفقر والذى يتيح لأكبر عدد ممكن فرصة المساهمة والاستفادة من النمو الاقتصادى"(٢٥).

وقد قام بنك التنمية الآسيوى والاتحاد الأوروبى بإدراج النمو الاحتوائى فى الاستراتيجية المستقبلية ٢٠٢٠، إذ يعرف بنك التنمية الآسيوى النمو الاحتوائى بأنه ذلك النمو الذى يهدف ليس فقط لخلق فرص اقتصادية جديدة لجميع أفراد المجتمع، بل يؤكد على حصول متكافئ للفرص المتاحة لكل شرائح المجتمع. ويؤكد هذا التعريف على بعدين مهمين: المشاركة المجتمعية لأفراد المجتمع فى تحقيق النمو وخفض التفاوت فى توزيع الفرص الاقتصادية (٢٦). ويتشابه تعريف النمو الاحتوائى فى استراتيجية أوروبا ٢٠٢٠ مع التعريف السابق فى بعض العناصر، حيث يشير للنمو الاحتوائى بأنه " تمكين الأفراد من خلال مستويات أعلى للتشغيل، الاستثمار فى المهارات، محاربة الفقر، تحديث أسواق العمل، التدريب وأنظمة الحماية الاجتماعية لمساعدة الأفراد للمشاركة وإدارة التغيير وبناء مجتمع متماسك، كذلك ضرورة امتداد ثمار النمو الاقتصادى لكل مناطق الاتحاد متضمنة المناطق الأقصى بعدًا بهدف تقوية الترابط الإقليمي، وبالتالى فالنمو الاحتوائى يعنى تأكيد الوصول للفرص للجميع طوال دورة الحياة(٢٧).

ويقصد بالنمو الاحتوائى وفقًا لبنك التنمية الإفريقى "هو النمو الاقتصادى الذى ينتج عنه إمكانية وصول نطاق أوسع من الأفراد والمناطق أو الدول لفرص اقتصادية واجتماعية مستدامة، مع حماية الفئات الهشة Vulnerable Groups، وأن يكون ذلك فى إطار بيئة تتصف بالعدالة والمساواة وتوافق الأغلبية السياسية" (٢٨).

ولمدى أهمية النمو الاحتوائى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية قام البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة بتغيير اسم المركز الدولى للفقر- والذى يوجد مقره فى البرازيل- إلى المركز الدولى لسياسات النمو الاحتوائى، ويعرف UNDP النمو الاحتوائى بالاعتماد على بعدين هما: عملية النمو وناتج النمو، فمن ناحية يؤكد النمو الاحتوائى أن كل فرد يشارك فى عملية النمو سواء فى صنع القرار أو المشاركة فى تحقيق النمو ذاته، ومن ناحية أخرى يتضمن النمو الاحتوائى المشاركة فى منافع النمو بعدالة (٢٩).

وإلى جانب التعريفات الرسمية للنمو الاحتوائى، قام عديد من الباحثين بتوضيح مفهوم النمو الاحتوائي، فقد عرف Klasen النمو الاحتوائى بأنه"هو النمو الذى يحصل على منافعه المجموعات المهمشة" (٣٠).

كما أشار Ali and Son إلى أن النمو يعد احتوائيًا إذا ارتفعت دالة الفرص الاجتماعية والتى تعتمد بدورها على متوسط الفرص المتاحة للسكان وكيفية مشاركة هذه الفرص بينهم (٣١). وأوضح Mckinley بعدين للنمو الاحتوائى:

- البعد الأول : تحقيق نمو مستدام يخلق ويزيد من الفرص الاقتصادية.
- البعد الثانى: التأكيد على نطاق أوسع للحصول على هذه الفرص بحيث يمكن لأفراد المجتمع المشاركة والاستفادة من النمو (٣٢).

وتشكل ضرورة كون النمو احتوائيًا أهمية بالغة لعدة أسباب منها:

- لاعتبارات قيمية وأخلاقية تتعلق بالعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع، يجب مشاركة ثمار النمو عبر مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية بنمط يحقق العدالة الاجتماعية.
- يهدد تزايد درجة التفاوت بين المواطنين السلام الاجتماعى داخل الدولة، فارتفاع معدلات الفقر والبطالة يترتب عليه آثار سلبية عديدة، منها زيادة معدلات الجرائم وعمالة الأطفال وغيرها من الظواهر التى تنذر بالخطر للأمن القومى للمجتمع.
- فى حال استمرار التفاوتات والتهميش لبعض الفئات فى المجتمع قد ينتج عنه اضطرابات أهلية وأعمال عنف، وذلك من شأنه أن يؤدى إلى اضطرابات سياسية وضعف التماسك الاجتماعى والتكامل القومى [٣٣].

معايير ومؤشرات النمو الاحتوائى

نتيجة لعدم وجود تعريف موحد للنمو الاحتوائى أصبح من الصعب إعداد مؤشرات لقياس مدى تحقق النمو الاحتوائى. وقد قام كل من صندوق النقد الدولى والبنك الآسيوى للتنمية بإعداد معايير لقياس النمو الاحتوائى.

أولاً: معايير النمو الاحتوائى وفقاً لصندوق النقد الدولى[٣٤]

قام صندوق النقد الدولى بإعداد مقياس للنمو الاحتوائى يعتمد على عنصرين هما: نمو الدخل وتوزيع الدخل. وجوهر مقياس احتوائية النمو هو المنحنيات العامة للتركز Generalized Concentration Curves، ويعرف المنحنى العام للتركز بأنه التوزيع التراكمى لمنحنيات الحراك الاجتماعى Social Mobility Curves ويحسب كالتالى:

$$S^c=\{\overline{y}_i\}^n_{i=1}$$

حيث S^cهى المنحنى العام للتركز و$\overline{y}_i$ هى متوسط الدخل فى الشريحة i، إذ يقسم سكان المجتمع إلى شرائح عددها n وقد تكون خمسية أو عشرية أو مئوية.

ويمكن قياس حجم التغير فى توزيع الدخول بحساب دليل الحراك الاجتماعى من المساحة الواقعة أسفل منحنى الحراك الاجتماعى كالتالى:

$$\overline{y}_i^* = \int_0^i \overline{y}_i \, di$$

فإذا كانت $\overline{y}_i^* = \overline{y}_i$ فإن الدخل يكون متساويًا لكل الأفراد، وكلما بعدت $\overline{y}_i^*$ عن $\overline{y}_i$ كلما زاد التفاوت فى توزيع الدخل.

وقد طور Ali and Son دليل مساواة الدخل Income Equity Index وهو عبارة عن:

$$W = \overline{y}_i^* / \overline{y}_i$$

وفى حالة W=1 فإنه تكون هناك مساواة كاملة فى توزيع الدخل، وكلما قلت قيمة W عن ١ كلما دل ذلك على التفاوت فى توزيع الدخل.

وطبقا لذلك فإن النمو يكون احتوائيًا إذا زادت قيمة $\overline{y}_i$ نتيجة لارتفاع النمو الاقتصادى، أو زيادة قيمة دليل مساواة الدخلW، أوخليط من الحالتين السابقتين.

$$d\overline{y}_i^* = W^* d\overline{y}_i + dw^* \overline{y}_i$$

ويمكن إيجاز ذلك فى مصفوفة للنمو الاحتوائى كالتالى:

التغير فى متوسط الدخل	التغير فى دليل مساواة الدخل	مدى تحقق النمو الاحتوائى
$d\overline{y}_i>0$	dw>0	يكون النمو أكثر احتوائية
$d\overline{y}_i>0$	dw<0	يعتمد كون النمو احتوائيًا على التغير النسبى فى البعدين أيهما أكبر
$d\overline{y}_i<0$	dw>0	
$d\overline{y}_i<0$	dw<0	لا يكون النمو احتوائيًا

ثانيا: معايير النمو الاحتوائى وفقاً للبنك الآسيوى للتنمية

أعد البنك الآسيوى للتنمية مؤشرات عديدة للنمو الاحتوائى بلغ عددها نحو ٣٥ مؤشرًا مصنفة لخمسة أقطاب رئيسية هى: الفقر والتفاوت فى توزيع الدخول (النقدى وغير النقدى)، نمو مرتفع ومستدام لخلق وظائف إنتاجية وفرص اقتصادية، الاحتواء الاجتماعى للتأكيد على تكافؤ الفرص، شبكات الأمان الاجتماعى، المؤسسات والحوكمة الجيدة (جدول (٣) بالملحق) [٣٥].

السياسات الضرورية لتطبيق النمو الاحتوائى

الاستثمار فى رأس المال البشرى

يوجد إجماع فى الأدبيات الاقتصادية على أهمية الاستثمار فى رأس المال البشرى كركيزة أساسية للنمو الاحتوائى. إذا يعد العمل العنصر الأساسى الذى يمتلكه الفقراء من أصول، ومن ثم فإن تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحة يمكن هؤلاء الفقراء من المشاركة فى تحقيق النمو الاقتصادى والاستفادة من ثماره [٣٦].

وعمليًا، هناك أدلة عديدة على تأثير الإنفاق على الاستثمار فى التنمية البشرية مع تحقيق نمو اقتصادى مرتفع فى خفض معدلات الفقر، حيث تشير

إحدى الدراسات التطبيقية إلى انخفاض معدل الفقر بنحو ٥ ,٠٪ مع زيادة نمو الإنفاق على التنمية البشرية بنسبة ١٪ من الناتج المحلى الإجمالى[٣٧].

وتشير تجربة البرازيل إلى فاعلية التعليم والتدريب كمحدد أساسى فى خفض معدلات الفقر وخفض تفاوت توزيع الدخول من خلال توسيع إمكانات حصول الأفراد على العمل وزيادة الأجور [٣٨].

كذلك تعد الرعاية الصحية وإتاحة مصادر محسنة لمياه الشرب الآمنة والصرف الصحى من العوامل الفاعلة فى تحقيق النمو الاحتوائى بمساهمتها فى رفع إنتاجية العمالة [٣٩].

السياسة المالية

تؤدى السياسة المالية دورًا محوريًا فى تدعيم النمو الاحتوائي، حيث تعمل السياسة المالية وفقًا لخمسة أهداف رئيسية، أولا تدعيم الاستقرار الاقتصادى، إمداد الأفراد بالسلع والخدمات العامة، تصحيح اختلالات الأسواق، خفض الفقر، إعادة توزيع الدخل.

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف تعمل السياسة المالية فى تعزيز النمو سواء من خلال تصميم هيكل ضريبى يستهدف خفض التفاوت فى توزيع الدخول،أو الإنفاق الحكومى على الخدمات العامة (كالتعليم والصحة والبنية الأساسية) وسياسة التحويلات (العينية والنقدية)[٤٠].

وتشكل الضرائب التصاعدية أداة مهمة فى تخفيض تفاوت توزيع الدخول، بالإضافة إلى توسيع القاعدة الضريبية والحد من التهرب الضريبى. ومن ناحية أخرى يعد الإنفاق الحكومى ببنوده المختلفة أداة محورية فى استهداف الفقر وإعادة توزيع الدخول[٤١].

وفى دراسة للبنك الأسيوى للتنمية Asian Development Bank وجد أن الإنفاق الحكومى أكثر فاعلية من الضرائب فى تحقيق النمو الاحتوائى(٤٢). وتوصلت دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD لنفس النتيجة، فقد أشارت إلى مساهمة التحويلات النقدية للأسر المستهدفة بنحو ثلثى قيمة الانخفاض فى معامل جينى (حيث انخفض بمقدار ٢ ,٠ نقطة)، بينما أسهمت الضريبة التصاعدية بنحو الثلث فقط(٤٣).

السياسة النقدية

نجد فى العديد من البلدان أن السياسة النقدية تعمل فى إطار رئيسى ألا وهو استهداف التضخم، هذا إلى جانب أهداف اقتصادية أخرى وسيطة تتمثل فى الاستقرار المالى، استقرار سعر الصرف، خفض معدل البطالة.

وفى سياق الأدبيات المتناولة للنمو الاحتوائى تلقت السياسة النقدية اهتمامًا أقل نسبيًا من السياسات الاقتصادية الأخرى. بالرغم من ذلك أشارت بعض التحليلات لمدى أهمية السياسة النقدية فى خفض معدلات الفقر وتفاوت توزيع الدخول وذلك من خلال استهدافها لتقييد التضخم والحد من تقلبات الناتج القومى (٤٤). فالسياسة النقدية الفاعلة فى تحقيق الاستقرار فى مستوى الأسعار تسهم بشكل غير مباشر فى دعم النمو الاحتوائى، خاصة نتيجة للتأثير السلبى لارتفاع الأسعار على الأسر الفقيرة (٤٥).

الحماية الاجتماعية

تمثل الحماية الاجتماعية حجر الزاوية فى تحقيق النمو الاحتوائى، حيث تؤدى دورًا ديناميكيًا فى خفض الفقر ومزيد من العدالة فى توزيع الدخول. إذ تقوم الحماية الاجتماعية بوظيفتين رئيسيتين، الأولى تتمثل فى حماية الأسر الفقيرة

والهشة من الصدمات والأزمات وما قد ينتج عنها من مخاطر تضطرهم لبيع أصولهم الإنتاجية أو خفض استهلاكهم أو لجوئهم لتشغيل أطفالهم [٤٦].

أما الوظيفة الثانية فتتمثل فى مساهمة الحماية الاجتماعية فى عملية النمو بتشجيع دورة الاستهلاك وتمكين الفقراء من القيام بالمشروعات الصغيرة [٤٧].

وتعد تجربة البرازيل فى هذا المجال المثال الأكثر بروزًا، حيث أسهم برنامج التحويلات النقدية المشروطة (Bolsa Familia) بنحو الثلث من مقدار الانخفاض فى تفاوت توزيع الدخول فى بداية الألفية [٤٨]. كذلك حقق البرنامج الأهداف الأخرى منها زيادة معدل النمو والتشغيل بتحفيز الاستهلاك، والطلب الكلى (حيث ارتفعت القوة الشرائية للأسر الفقيرة)، والتأثير الإيجابى على التنمية البشرية الناتج عن تطوير مستويات التعليم والصحة [٤٩].

وتتخذ الحماية الاجتماعية العديد من الأشكال أهمها سياسات سوق العمل، برامج التأمينات الاجتماعية، المساعدات الاجتماعية ونظم الرفاهة، خدمات حماية الأطفال، شبكات الأمان الاجتماعى [٥٠].

التشغيل ومزيد من الوظائف الإنتاجية

يوجد توافق قاطع بين الأكاديميين والممارسين على المساهمة الفاعلة للتشغيل فى خفض الفقر، ويؤكد تقرير التنمية العالمية الصادر عن البنك الدولى ٢٠١٣ على ضرورة متابعة الحكومات لاستراتيجيات إيجاد فرص عمل خاصة للفئات المهمشة كفئة المرأة والشباب والتى ترتفع فيها نسب البطالة. وخلال العقد الأول من القرن الحالى أسهم تحسين أوضاع سوق العمل فى إحداث خفض جوهرى فى معدلات الفقر. كذلك تدعم زيادة التشغيل تحسين مستويات المعيشة، زيادة الإنتاجية وتقوية التماسك الاجتماعى [٥١].

ويعد القطاع الخاص الأكثر احتمالية بأن يكون المحرك الأساسى لتوفير فرص العمل، لذلك لابد من اتخاذ سياسات تدعم التنظيم والاستثمار وزيادة المنافسة والابتكار [٥٢]. وفى العديد من الدول النامية يشغل القطاع غير الرسمى حيزًا كبيرًا فى الاقتصاد القومى، ومن ثم يصبح من الضرورى اتخاذ سياسات تطور إنتاجية هذا القطاع وظروف العمل به إلى جانب تدعيم إجراءات إدخال القطاع غير الرسمى فى نطاق القطاع الرسمى [٥٣].

البنية الأساسية والمؤسسات

دائمًا ما ينظر للبنية الأساسية كمتطلب جوهرى للتنمية الاقتصادية، وتوصلت معظم الدراسات التطبيقية إلى التأثير الإيجابى للإنفاق فى مجال البنية الأساسية على حدوث النمو الاقتصادى. ومع ذلك قد تؤدى زيادة الإنفاق على برامج البنية الأساسية إلى ارتفاع التفاوت فى توزيع الدخول بالرغم من مساهمته فى تحقيق النمو من خلال خفض التكلفة ورفع إنتاجية العمالة[٥٤].

وبالتالى لابد من أن يرتبط الإنفاق على البنية التحتية باستراتيجيات مكملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الموجهة للنمو الداعم للفقراء من خلال ما يطلق عليه مشروعات البنية الأساسية على نطاق المحليات[٥٥].

ويتطلب الاقتصاد الاحتوائى بصورة رئيسية مجتمعًا يعمل على احتواء جميع المواطنين، ويكون ذلك من خلال المؤسسات والهياكل والعمليات التى تمكن من تقوية المجتمعات المحلية لمساءلة حكومتها. ويقوم النمو الاحتوائى على ركنين أساسيين، الأول يتمثل فى مشاركة الجميع فى صنع القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويضمن تحقيق ذلك وجود سياسات ومؤسسات تعمل على مشاركة المجموعات المهمشة. والركن الثانى يتمثل فى

استفادة الجميع من ثمار النمو ويتم ذلك من خلال حكومة ملتزمة بتوفير حقوق وفرص متكافئة للمواطنين.

كذلك لابد من أن تتمتع المؤسسات بالكفاءة والفاعلية التى تمكنها من أداء مسئولياتها المنوطة بها، وأهمها كفاءة تمويل وإتاحة الخدمات العامة والتغلب على البيروقراطية والفساد الذى يقف عائقًا أمام النمو والمنافسة [٥٦].

النمو الاحتوائى فى مصر

حرصت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٣/٢٠١٤ على تبنى مفهوم النمو الاحتوائى القائم على مبدأ مشاركة كل أطياف المجتمع فى جهود التنمية وفى جنى ثمارها، وهو ما يضمن فاعلية الخطة فى تحقيق أهدافها التشغيلية والاجتماعية من منظور تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع وبالمستويات المنشودة، وفى ظل معدلات نمو اقتصادى مرتفعة. الأمر الذى يعنى فى النهاية تكاملية الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (التشغيل والنمو الاقتصادى والعدالة الاجتماعية). أى يجمع النمو الاحتوائى بين الكفاءة والعدالة معًا، ويراعى بجانب النمو المرتفع نمط تخصيص للموارد بما يكفل عدالة توزيع الموارد[٥٧].

فقد ثبت أن العدالة الاجتماعية لا تحدث تلقائيًا بالتبعية حال تسريع النمو الاقتصادى، فالإفاضة من القطاعات الرائدة الدافعة للنمو إلى سائر القطاعات الأخرى قد لا تتحقق، إذا ما ظل النمو حكرًا على أنشطة بعينها لا تربطها علاقات تشابكية قوية مع غيرها من الأنشطة. كما أن ما يردده أنصار الفكر التقليدى من تأثيرات إيجابية للنمو تحت تأثير تساقط ثمار النمو لتنتفع بها الفئات الفقيرة قد تستغرق مدى زمنيًا طويلاً لحين اكتمال تشبع الفئات الغنية

الحاصدة لثمار النمو وقبولها التنازل عن بعض هذه الثمار للفئات الأدنى الأقل حظًا والتى عادة لا تنال سوى الفتات فى نهاية الأمر(٥٨).

ولعل التجربة المصرية خير شاهد على ذلك، إذ تفيد التطورات الاقتصادية خلال العقد الماضى إلى التصاعد المطرد فى معدلات الفقر والبطالة رغم ارتفاع معدل النمو الاقتصادى، وكذلك اتساع الفجوة الداخلية بين فئات المجتمع.

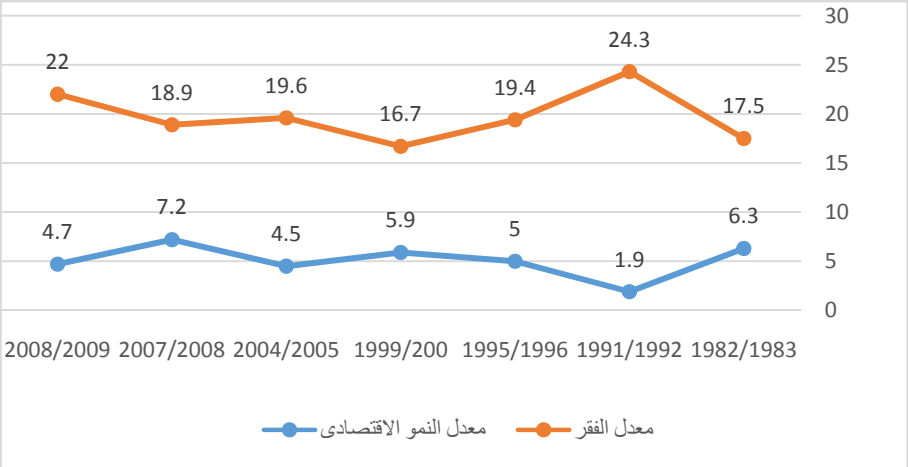

شكل (١)

تطور معدلات النمو الاقتصادى ومعدلات الفقر فى مصرخلال العقدين الماضيين

Source: UNDP, Egypt's Progress towards Achieving the Millennium Development Goals, 2010.

وتشير تقارير التنمية البشرية إلى التصاعد المطرد فى معدلات الفقر فى مصر، حيث بلغت نسبة الفقراء نحو ٢٦,٣٪ من جملة السكان طبقًا لبيانات مسح الدخل والإنفاق ٢٠١٢/١٣.

وكذلك تفيد بعض التقديرات وجود شرائح سكانية أخرى قريبة من خط الفقر، مما يبرز فداحة المشكلة، ولا سيما فى محافظات الوجه القبلى وفى الريف عمومًا مقارنة بمحافظات الوجه البحرى والحضر. والأهم من ذلك أنه يتعذر الارتكاز إلى معدلات النمو المحققة سواء المرتفعة أو المنخفضة فى تفسير التفاوت الصارخ فى معدلات الفقر على مستوى المناطق أو المحافظات أو الأقاليم، فقد بلغت معدلات الفقر فى إقليم الصعيد نحو ٥٠٪ وفقًا لمسح الدخل والإنفاق ٢٠١٣/١٢[٥٩].

ومن ثم يصبح من الضرورة بمكان التصدى لقضية الفقر من خلال تبنى منظومة متكاملة العناصر تضمن بشكل صريح ومباشر استهداف التشغيل وعدالة التوزيع ومحاربة التضخم وتوفير شبكات الضمان الاجتماعى.

وفى هذا يؤكد تقرير التنمية البشرية الصادر عام ٢٠٠٣ عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة "أن النمو الاقتصادى وحده لا يحقق تقدمًا تلقائيًا فى التنمية البشرية، وأن السياسات المناصرة للفقراء والاستثمار فى إمكانات الأفراد بالتركيز على التعليم والتدريب والتغذية والصحة والتشغيل هى التى تتيح للجميع إمكانات الحصول على العمل اللائق وتحقق التقدم المستدام[٦٠].

وتنص رؤية مصر ٢٠٣٠ على هدف رئيسى يتمثل فى تحقيق نمو احتوائى ومستدام ومتوازن، ووضعت بعض مؤشرات قياس الأداء والتى تتضمن تحقيق معدل نمو اقتصادى حقيقى ٧٪ فى المتوسط، رفع معدل الاستثمار إلى ٣٠٪ سنويًا، خفض معدل التضخم إلى ٥٪، خفض معدل البطالة إلى ٥٪، زيادة مساهمة الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٦٠٪[٦١].

المراجـــع

١- Dollar, D., Kleinberg, T., and Kraay, A., Growth Still Is Good For The Poor, Washington DC, World Bank, 2013, p.2.

٢- World Bank, What is Inclusive Growth?, Washington DC, World Bank, 2009, pp. 2-4.

٣- Kakwani, Nanak and Pernia, Ernesto, What is Pro-Poor Growth? Asian Development Review, Vol. 18, No. 1, 2000, pp. 1-16.

٤- Kristel, Danileen, Growth and Redistribution: Is There A Trickle-Down Effect in The Philippines, Discussion Paper Series, No. 2014-02, Philippine Institute for Development Studies, January 2014, p.1.

٥- Dollar, D., and Kraay, A., Growth is Good for The Poor, Journal of Economic Growth, Vol. 7, No.3, 2002, pp. 195-225.

٦- Bhanumurthy, N., and Mitra, A., Declining Poverty in India: A Decomposition Analysis, Institute of Economic Growth Discussion Paper, Delhi University, Delhi, 2004, pp.13-15.

٧- Owyong, D., Measuring The Trickle-Down Effect: A Case Study on Singapore, Applied Economics Letters, Vol. 7, 2000, pp. 535-530.

٨- Lanchovichina E., and Lundstrom, S., Inclusive Growth Analytics: Framework and Application, Policy Research Working Paper, No.4851, Washington DC, World Bank, 2009, p.3.

٩- Datt, G., and Ravallion, M., Is India's Economic Growth Leaving The Poor Behind?, Journal of Economic Perspectives, Vol.16, No. 3, 2002, pp. 89-108.

١٠- Kuznets, S., Economic Growth and Income Inequality, American Economic Review, Vol. 45, 1955, pp.1-28.

١١- Ahluwalia Montek, S., Inequality, Poverty, and Development, World Bank, Working Paper, No. 20433, Washington DC, 1976.

Papanek, Gustav, F., and Oldrich, Kyn, The Effect on Income Distribution of Development: The Growth Rate and Economic Strategy, Journal of Development Economics, Vol. 23, No.1, September 1986, pp.55-65.

Galor, O., and Tsiddon, D., Income distribution and growth: The Kuznets hypothesis Revisited, Economic, vol. 63, No. 250, 1996, pp. S103-S117.

Barro, R., Inequality and Growth in a Panel of Countries, Cambridge, Massachusetts, Harvard University, 1999.

Ali, B. M., Kuznets Hypothesis Revisited In A Developing - Economy, International Research Journal of Finance and Economics, Vol.72, 2011, pp. 52-61.

١٢- Odedokun, M., and Round, J., Determinants of Income Inequality and its Effects on Economic Growth: Evidence form African Countries, Discussion Paper No. 2001/103, World Institute for Development Economics Research, 2001.

- Meng, X., Gregory, R., and Wang, Y., Poverty, Inequality and Growth in Urban China, Journal of Comparative Economics, Vol.33, 2005, pp. 710-729.

- Balisacan A.M., and Fuwa, N., Going Beyond Cross-country Averages: Growth, Inequality, and Poverty Reduction in Philippines, World Development, Vol. 32, No.11, 2004, pp. 1891-1907.

١٣- Deininger, K., and Squire L., A New Data Set Measuring Income Inequality, World Bank Economic Review,Vol. 10, No.3, 1996, pp. 565-591.

١٤- عبد الله شحاتة خطاب، دور الدولة والنظرية الاقتصادية: الدروس المستفادة للحالة المصرية، فى: دور الدولة فى اقتصاد مختلط، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، ٢٠١٠، ص ص ٢٨-٣٠.

١٥- البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥، ص ٤.

١٦- المرجع السابق.

١٧- World Development Indicators, World bank Database, 2016.

١٨- Felipe, A., and Hasan, R., The Challenge Of Job Creation in Asia, Asian Development Bank, Manila, 2006, pp. 3-4.

١٩- OXFAM, An Economy for the 1, 210 OXFAM BRIEFING PAPER 18, January 2016, p.2.

٢٠- World Bank, World Development Report, Oxford University Press, 1990.

٢١- Dollar, D., Kleinberg, T., and Kraag, A., Growth Still is Good For the Poor, op.cit, pp. 2-3.

٢٢- Ravallion, Martin and Chen, Shaohua, Measuring Pro-poor Growth, Economics Letters, Vol. 78, 2003, pp. 93–99.

٢٣- Son, Hyunand Nanek, Kwakani, Economic Growth And Poverty Reduction: Initial Conditions Matter, IPC-IG, Brasilia, 2004, pp. 2-3.

٢٤- Kakwani, Nanak and Pernia, Ernsto, What is pro-poor Growth?, op.cit., p. 1.

٢٥- CAFOD, What is Inclusive Growth? CAFOD Discussion Paper, August 2014, p.4.

٢٦- Ali, Ifzal, and Son, Hwa, Measuring Inclusive Growth, Asian Development Review, Vol.24, No. 1, Asian Development Bank, 2007, pp. 11-12.

٢٧- OECD, All on board: Making Inclusive Growth Happen, Ford Foundation, 2014, p. 80.

٢٨- AFDB, Briefing Notes for AFDB's Long-term Strategy, Briefing Note 6: Inclusive Growth Agenda, Tunis, African Development Bank, 2012.

٢٩- OECD, Report on the OECD Framework for Inclusive Growth, Meeting of the OECD Council at Ministerial Level, Paris 6-7 May 2014, p. 9.

٣٠- Aoyagi, Chie, and Ganelli, Giovanni, Asia's Quest for Inclusive Growth Revisited, IMF, Working Paper No. 15/42, February 2015, p. 5.

٣١- Ranier, Rafael, and Almeida, Raquel, Inclusive Growth: Building a Concept, International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG), Working Paper, No. 104, March 2013, pp. 8-9.

٣٢- McKinley, T., Inclusive Growth Criteria and Indicators: An Inclusive Growth Index for Diagnosis of Country Progress, ADB Sustainable Development Working Paper Series, No. 14, Mandaluyong City, Philippines, Asian Development Bank, 2010, p. 1.

٣٣- Asian Development Bank, Key Indicators for Asia and the Pacific 2011: Framework of Inclusive Growth Indicators, Special Supplement, Mandaluyong City, Philippines, Asian Development Bank, 2011, p.4.

٣٤- Anand, Rahul, Mishra, Saurabh, and Peiris, Shananka, Inclusive Growth: Measurement and Determinants, IMF Working Paper, No. 13/135, International Monetary Fund, 2013, PP.4-10.

٣٥- Asian Development Bank, Key Indicators For Asia and the Pasific, op.cit., pp.5-10.

٣٦- CAFOD, what is inclusive growth?, op.cit., p. 8.

٣٧- UNESCO, Investing in Skills for Prosperity, in "Youth And Skills: Putting Education To Work", UNESCO, Paris, 2007.

٣٨- ECLAC, Poverty, Inequality, And Perceptions Of Work In Latin America, CEPAL, Santiago, Chile, 2011.

٣٩- Naraan, Saveedra and Tiwari, Shared Prosperity: Links To Growth, Inequality, And Inequality In Opportunities, World Bank, Washington DC, 2013, p. 18.

٤٠- Aoyagi, Chie, and Ganelli, Giovanni, Asia's Quest for Inclusive Growth Revisited, op.cit., p.14.

٤١- OECD, All on board: Making Inclusive Growth Happen, op.cit., p. 109.

٤٢- Asian Development Bank, Asian Development Outlook 2014: Fiscal Policy for Inclusive Growth, Mandaluyong City, Philippines, ADB, 2014, p. 48.

٤٣- OECD, All on board: Making Inclusive Growth Happen, op.cit., p. 109.

٤٤- Christina D., and David H., Romer, Monetary policy and the well-being of the poor, Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review Q1, 1999.

٤٥- OECD, Allon board: Making Indusive Growth Haplen, op.cit., p. 109.

٤٦- Mathers, N., and Slater, R., Social Protection and Growth: Research Synthesis, Overseas Development Institute, London, 2014.

٤٧- OECD, Promoting Pro-Poor Growth: Social Protection, OECD, Paris, 2009.

٤٨- IPEA, Notes on the Relatively Recent Brazilian Experience of Economic Growth With (Government-Led) Income Redistribution, Presentation By Claudio Hamilton Matos Dos Santos At IPC_IG International Workshop On Inclusive Growth, Brazil, December 2010.

٤٩- Broune, E., Social Protection: Top Guide, GSDRC, University of Birmingham, 2015.

٥٠- Ali, I., and Zhuang, J., Inclusive Growth Toward a Prosperous Asia: Policy Implications, ERD Working Paper Series, No. 97, ADB, Manila, 2007, p. 14.

٥١- World Bank, World Development Report 2013, World Bank, Washington DC., 2013.

٥٢- OECD, Promoting Pro-poor Growth: Private Sector Development, OECD, Paris, 2006.

٥٣- OECD, Promoting Pro-poor Growth: Employment, Op.cit.

٥٤- Asian Development Bank, Infrastructure for Supporting Inclusive Growth And Poverty Reduction in Asia, Asian Development Bank, Mandaluyong City, Philippines, 2012.

٥٥- OECD, Promoting Pro-poor Growth: Infrastructure, OECD, Paris, 2006

٥٦- CAFOD, What is Inclusive Growth?, op.cit., p. 11.

٥٧- وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٣/٢٠١٤، ص ٢. متاحة على الموقع الالكترونى: www.mop.org.eg

٥٨- المرجع السابق، ص ص ٧٠-٧٣.

٥٩- الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء، لمحة إحصائية مصر ٢٠١٦.

٦٠- البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٣.

٦١- وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٥/٢٠١٦، ص ص٢-٥. متاحة على الموقع الإلكترونى: www.mop.org.eg

Abstract

INCLUSIVE GROWTH

Shaimaa Hanafy

The present study aims to identify the latest concepts of economic growth, namely, "Inclusive Growth", which emerged in light of criticisms of the development model based on Trickle-down effect, in addition to, the challenges facing the global economic system such as poverty, unemployment and uneven distribution of incomes and wealth. The results show the importance of adopting some of the necessary policies to support inclusive growth, including investments in human capital, fiscal and monetary policies, social protection policies, employment, infrastructure and institutions. The vision of Egypt 2030 included a key objective of achieving inclusive, sustainable and balanced growth in the light of the steady increase in poverty, unemployment rates and the widening of the internal gap between the different sectors of society.

الملحق

جدول (١)

الأهداف الإنمائية للألفية

الهدف ١	القضاء على الفقر المدقع والجوع.

الهدف ٢	تحقيق تعميم التعليم الابتدائى.
الهدف ٣	تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
الهدف ٤	تقليل وفيات الأطفال.
الهدف ٥	تحسين الصحة النفاسية.
الهدف ٦	مكافحة فيروس نقص المناعة (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض.
الهدف ٧	كفالة الاستدامة البيئية.
الهدف ٨	إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

المصدر: البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٥، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٥.

جدول (٢)

أهداف التنمية المستدامة

الهدف ١	القضاء على الفقر بكل أنواعه فى كل مكان.
الهدف ٢	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائى وتحسين التغذية ودعم الزراعة المستدامة.
الهدف ٣	تأمين صحة الأفراد ودعم الرفاهية للجميع.
الهدف ٤	ضمان تعليم ذى جودة، احتوائي، ومتكافئ الفرص، ودعم فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
الهدف ٥	تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات.

الهدف ٦	تأمين إتاحة واستدامة وإدارة موارد المياه والصرف الصحى للجميع.
الهدف ٧	ضمان الحصول على طاقة متطورة بأسعار معقولة وبشكل مستدام للجميع.
الهدف ٨	دعم النمو الاحتوائى والمستدام والتوظيف الكامل والمنتج وعمل لائق للجميع.
الهدف ٩	بناء بنية أساسية قوية ودعم التصنيع الاحتوائى والمستدام وتعزيز الابتكار.
الهدف ١٠	تقليل عدم المساواة بين الدول وداخلها.
الهدف ١١	جعل المدن والمستوطنات البشرية آمنة وشاملة ومستدامة.
الهدف ١٢	ضمان استدامة الاستهلاك وأساليب الإنتاج.
الهدف ١٣	اتخاذ تدابير عاجلة لمقاومة التغير المناخى وتأثيراته.
الهدف ١٤	المحافظة على البحار والمحيطات والموارد البحرية واستعمالاتها لأغراض التنمية المستدامة.
الهدف ١٥	حماية وإحياء وتعزيز الاستخدام المستدام للنظام البيئى وحسن إدارة الغابات ومقاومة التصحر ووقف تدهور الأراضى ومقاومة خسارة التنوع البيولوجى.
الهدف ١٦	تعزيز المجتمعات السلمية والشمولية للتنمية المستدامة، وتقدير العدالة الاجتماعية للجميع، وبناء مؤسسات فعالة شاملة تخضع للمساءلة على كل المستويات.
الهدف ١٧	تقوية وسائل تنفيذ وإحياء الشراكة العالمية للتنمية المستدامة.

Source: United Nations Development Program, The Sustainable Development Goals Report, United Nations, New York, 2016.

جدول (٣)
مؤشرات النمو الاحتوائى للبنك الآسيوى للتنمية

الأقطاب الرئيسة للمؤشرات	المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية
الفقر والتفاوت فى توزيع الدخل	الفقر النقدى والتفاوت فى توزيع الدخل	نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر القومى.
		نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من ٢ دولار يوميًا (معادل بالقوة الشرائية).

		نسبة الدخل للاستهلاك لأغنى ٢٠٪ من السكان إلى نسبة الدخل للاستهلاك لأدنى ٢٠٪ من السكان.
	الفقـــر غير النقـــدى والتفاوت فى توزيع الدخل	متوسط عدد سنوات الدراسة (للبالغين والشباب).
		مدى انتشار نقص الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة.
		معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
نمو مرتفع ومستدام لخلق وظائف إنتاجية وفرص اقتصادية	النمـــو الاقتصـــادى والتشغيل	معدل نمو الناتج المحلى للفرد (معادل بالقوة الشرائية بالأسعار الثابتة).
		معدل نمو متوسط الدخل للاستهلاك للفرد (معادل بالقوة الشرائية).
		معدل البطالة.
		مرونة التشغيل الكلى للناتج المحلى الإجمالى.
		عدد الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص لكل ١٠٠ عامل بأجر.
		متوسط استهلاك الكهرباء للفرد.
		نسبة الطرق الممهدة.
		عدد مشتركى الهواتف الخلوية لكل ١٠٠ شخص.
		عدد المودعين بالمؤسسات الإيداعية لكل ١٠٠٠ فرد بالغ.
الاحتـواء الاجتماعى للتأكيد على تكافـؤ الفرص	الحصـول على التعلـيم والصحة	عدد سنوات الدراسة المتوقع أن يحصل عليها الطفل فى سن معين.
		نسبة الطلاب للمعلم (المرحلة الابتدائية).
		نسبة الأطفال (أقل من عام)الذين تلقوا التطعيمات اللازمة.
		عدد الأطباء والممرضات لكل ١٠٠٠٠ فرد.
		نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالى الانفاق الحكومى.
		نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالى الانفاق الحكومى.
	الحصـول على منافـع وخدمات البنية الأساسية	نسبة السكان الحاصلين على الكهرباء.
		نسبة السكان المستخدمين للوقود الصلب لأغراض الطهى.
		نسبة السكان المستخدمين لمصادر مياه شرب محسنة.
		نسبة السكان المستخدمين لمصادر صرف صحى محسنة.
	المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص	المساواة النوعية فى الحصول على التعليم الابتدائى والثانوى والجامعى.
		تغطية الرعاية الصحية للسيدات فى مرحلة ما قبل الولادة.
		التكافؤ النوعى فى المشاركة فى قوة العمل.
		نسبة المقاعد التى تشغلها المرأة فى البرلمان.
شبكات الأمان الاجتماعى		الحماية الاجتماعية وتقييم سوق العمل.
		نسبة الإنفاق على الضمان الاجتماعى للصحة من إجمالى الانفاق الحكومى على الصحة.

	نسبة الإنفاق الحكومى على الضمان الاجتماعى والرفاهة من إجمالى الانفاق الحكومى.
المؤسسات والحوكمة الجيدة	حرية التصويت والمحاسبية.
	الفعالية الحكومية.
	دليل مدركات الفساد .

Source: Asian Development Bank, Key Indicators for Asia and the Pacific 2011: Framework of inclusive growth indicators, Special Supplement, Asian Development Bank, Mandaluyong City, Philippines, 2011, pp. 5-10.